تجربة التخصصية ومستقبل تحرير الصناعة المصرية فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية

د. محمود عبدالحافظ محمد عبدالله

ملخص:

لقد تبنت مصر منذ بداية التسعينات سياسة التحرر الاقتصادى والأخذ باليات السوق بهدف تحقيق المزيد من الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادى ، وقد جاءت سياسة التخصصية فى اطار هذا التوجه الاقتصادى من اجل تحسين الكفاءة الاقتصادية وخاصة فى القطاع الصناعى وتضافر الجهود نحو المزيد من المشاركة الفعالة لتوسيع قاعدة الملكية .

وفى واقع الأمر فقد أدت التحولات الاقتصادية الكبرى على الساحة الدولية لزيادة التنافسية وتبنى العديد من الدول لسياسات الإصلاح الاقتصادى من اجل إحداث نهضة اقتصادية كبرى يساهم فى أحداثها القطاع الصناعى بشكل اساسى ، من هنا جاءت أهمية تناول الموضوع فى الربط بين استعراض تجربة تطبيق سياسة التخصصية فى مصر ودورها فى إحداث نهضة صناعية بمصر تساهم بشكل اساسى فى عملية التنمية الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادى ومن ثم تحقيق المزيد من الرفاهية لأفراد المجتمع من منطلق أن احد الأهداف الرئيسية لسياسة التخصصية فى مصر هو رفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصناعية بعد خصخصتها مما ينعكس على زيادة قدرة المشروعات الصناعية على تحقيق معدلات متزايدة من الإنتاجية ، وان ذلك لن ياتى دون النظر الى جوانب القوة ودعمها بما يزيد من ايجابياتها والعمل بفاعلية للتخلص من السلبيات والمعوقات التى تعترض الصناعة المصرية ودور سياسة التخصصية فى التغلب على تلك المعوقات وصولا الى تحقيق نهضة صناعية بمصر .

وفى هذا الصدد يتناول البحث التجارب الدولية فى تطبيق بعض الدول لسياسة التخصصية ودورها فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية نتيجة للاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة بما يؤدى الى تحقيق مستوى أفضل من الإنتاجية واثر ذلك على مستقبل الصناعة فى مصر .

وتهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على تجربة التخصصية ودورها فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية وذلك فى ضوء التجربة المصرية مقارنة بالتجارب الدولية .

ويعتمد البحث فى تناوله لهذا الموضوع على منهجية التحليل الوصفى فى إطار الأسلوب الاستقرائى

ويبنى البحث على الفرضية الأساسية القائلة "ان تطبيق سياسة التخصصية يعد من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين الكفاءة الاقتصادية فى القطاع الصناعى من خلال زيادة قدرة المشروعات الإنتاجية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وان نجاح ذلك يتطلب توسيع قاعدة الملكية لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية بمصر" .

وقد تناول البحث للوصول الى نتائج ثلاثة مباحث أساسية وهى :

المبحث الأول : واقع الصناعة المصرية

المبحث الثانى : برنامج التخصصية وعلاقته بالصناعة المصرية

المبحث الثالث : مستقبل الصناعة المصرية فى ضوء تطبيق برنامج التخصصية

تجربة التخصصية ومستقبل تحرير الصناعة المصرية فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية

مقدمــه:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المحورية فـى التنميـة الاقتصـادية ،حيـث يساهم فى الناتج المحـلى الاجـمالى بنحو ٢٠٪ والصـادرات السـلعية بنحـو ٥٢٪، كمـا انه يستوعب ما يقرب من سدس أجمالي القوة العاملة .

وقد جاءت سياسة التحرر الاقتصادى للآخذ باليات السوق بهدف تحقيق المزيد من الاستثمار والإنتاج وما تضمنته من إتباع سياسة التخصصية لتحسين الكفاءة الاقتصادية للصناعة والمضى قدما نحو الإصلاح الاقتصادى وتضافر الجهود نحو المزيد من المشاركة الفعالة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة هيكلة الصناعة المصرية .

وواقع الأمر أن التحولات الكبرى على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعا جديدا للقوى يعتمد فى أساسياته على التنافسية ،وإذا كنا نركز على تحديث الصناعة المصرية كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى فلابد لنا أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع حاضرنا الصناعى للتركيز على جوانب القوة ودعمها بما يزيد من إيجابياتها والعمل بفاعلية على التخلص من جميع السلبيات والمعوقات التى تعترض طريق الصناعة المصرية ودور سياسة التخصصية فى التغلب على تلك المعوقات وصولا الى أحداث نهضة صناعية .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى الدور الرائد والمؤثر للقطـاع الصـناعى فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى للعديد من الدول وعلى وجه الخصوص فـى دول جنوب شرق آسيا والتى استطاعت من خـلال نهضـتها الصـناعية ان تحقـق معـدلات نمو تفوق المعدلات المتحققة فى الدول المتقدمة، من هنا تاتى أهمية تطـوير وتحـديث الصناعة المصرية بهدف الاستخدام الرشيد والأمثـل لمواردنـا الإنتاجيـة المتاحـة مـن اجل التنمية المتوازنة من خلال إتباع سياسة التخصصـية التـى يمكنهـا ان تـؤدى الـى تحسين الكفاءة الاقتصادية والتى ستترك بصـماتها الواضـحة علـى هيكلـة الصـناعة المصرية فى المدى القريب والمتوسط .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى الدور الذى تلعبه سياسة التخصصية كسياسة اقتصادية فاعلة يمكن ان تؤدى الى تحسين الكفاءة الاقتصادية حتى تتمكن الصناعة المصرية من مواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية فى ظل توجه العالم نحو عولمة نشاطاته وعلاقاته الاقتصادية ، والارتقاء بمستوى الأداء والكفاءة بالقطاع الصناعى فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى .

من هنا تاتى اهمية الدراسة التى تستعرض مستقبل الصناعة المصرية فى ضوء تجربة التخصصية وهل يمكنها تحسين الكفاءة الاقتصادية من عدمه؟، كما يؤكد أهمية الدراسة ندرة الدراسات التي اهتمت بدراسة فكرة ربط النهوض بالصناعة المصرية بتحسين مستوى الكفاءة الانتاجية من خلال تجربة تطبيق سياسة التخصصية ومدى إمكانية التنسيق بين السياسات الهيكلية فى القطاع الصناعى فى ضوء التوجه الحكومى لتنمية دور القطاع الخاص فى التنمية كما تأتي أهميتها في إلقاء الضوء على تجارب الدول الأخرى والتي سبقتنا في تجربة التخصصية .

مشكلة الدراسة :

تشير تجارب الدول التي انتهجت سياسة التحرر الاقتصادى إلى الاستفادة من تطبيق التخصصية فى تحسين الكفاءة الاقتصادية لقطاع الصناعة وزيادة دور القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية، كما تشير التجارب الدولية إلى أهمية التخصصية فى حل العديد من المشاكل والتحديات التى تواجه الصناعة فى التطبيق وعلى سبيل المثال في انجلترا التى انطلقت منها التخصصية فى عهد تاتشر حيث اشارت تجربتها الى تحسين كفاءة المنشات التى تم خصخصتها ورفع قدرتها التنافسية وأكدت التجارب الدولية الاخرى على ان نجاح تطبيق التخصصية هو رهن بتبنى الحكومة لسياسات من شأنها تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار والشفافية فى إجراءات البيع .

من هنا تأتي مشكلة البحث في دراسة تجربة التخصصية فى مصر ودورها فى رفع الكفاءة الاقتصادية مقارنة بالتجارب الدولية للنهوض بالصناعة المصرية .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء حول تجربة التخصصية ودورها فى تحسين الكفاءة الاقتصادية ، وتوفير المناخ الذي يتيح الاستفادة بتفعيل دور القطاع الخاص للنهوض بالصناعة ، كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على ضرورة التوصل إلى تحسين الأداء الاقتصادى من خلال الكفاءة والفعالية وذلك في ضوء تجربة التخصصية فى القطاع الصناعى مقارنة بالتجارب الدولية فى هذا الخصوص.

فرضيات البحث : يقوم البحث على دراسة واختبار الفرضية التالية:
«إن تطبيق سياسة التخصصية يعد من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين الكفاءة فى القطاع الصناعى من خلال الاستخدام الأمثل لمواردنا الاقتصادية المتاحة من اجل النهوض بالصناعة المصرية وأن نجاح السياسات الحكومية فى توسيع قاعدة الملكية يعد من المتطلبات الأساسية لإنجاح ذلك».

منهجية البحث

يستند الباحث إلي أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقي من خلال المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف خصائص وأبعاد الظاهرة في إطار الأسلوب الاستقرائي الذي يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن البحث وتحليلها مستعيناً في ذلك بالدراسات المقارنة للتجارب الدولية والدراسات الميدانية التى تمت بالإضافة الى مجموعة من المراجع الأجنبية والعربية .

خطة الدراسة :

الفترة الزمنية المشمولة بالدراسة ٢٠٠١/٢٠٠٢- ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مع الاستعانة بالفترات السابقة والقادمة للاستدلال على بعض الموضوعات ،وتأتي الدراسة في ثلاث مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : واقع الصناعة المصرية
- **أولا** : تطور وهيكل قطاع الصناعة بمصر
- **ثانيا** : دوافع التخصصية والتحديات التى تواجه الصناعة المصرية

المبحث الثانى : برنامج التخصصية وعلاقته بالصناعة المصرية
- **أولا** : مفهوم التخصصية وأهم التجارب الدولية فى التخصصية
- **ثانيا** : تجربة التخصصية فى مصر مقارنة بالدروس المستفادة من التجارب الدولية

المبحث الثالث : مستقبل الصناعة المصرية فى ضوء تطبيق برنامج التخصصية
- **أولا** : الخطط المستقبلية واهم السياسات التى يمكن أتباعها فى قطاع الصناعة بمصر
- **ثانيا** : أهداف التخصصية وعلاقتها بتوسيع قاعدة الملكية فى الصناعة المصرية وسبل تطويرها

المبحث الأول
واقع الصناعة المصرية

مقدمة:

نشأت الصناعة في مصر منذ الحضارة المصرية القديمة حيث عرف قدماء المصريين استخراج المعادن وقيام بعض الصناعات ، واشتهرت في مصر على عهد الفراعنة صناعة الخزف وصناعة بناء السفن وصناعة المنسوجات الكتانية وصناعة عصر الزيوت .

وفى العصر الحديث شهدت مصر نهضة صناعية فى القرن التاسع عشر فى عهدمحمد على الذى أرسى قاعدة صناعية وأنشأ العديد من الصناعات، وأدخل استخدام الآلات الحديثة المتطورة واهتم بتدريب العمال المصريين مما أوجد طبقة من العمال المهرة ، إلا أن تدخل القوى الخارجية بالاضافة الى بعض العوامل المحلية قضى على مرحلة التصنيع المبكرة الطموحة،وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت الرأسمالية الوطنية إدخال الصناعة الحديثة من جديد ، ونجح الاقتصادى المصرى طلعت حرب فى إدخال الصناعات الحديثة فى مصر بعد ان شجع جذب المدخرات الوطنية للاستثمار فى قطاع الصناعة.

وقد حدث تطور ملموس وهام للصناعة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٥٢وحتى ١٩٦١ التي تميزت بإرساء مشروعات رائدة من الصناعات الثقيلة حيث تم إرساء صناعة الحديد والصلب والصناعات البترولية والبتر وكيماوية وصناعة الكيماويات ومواد البناء وصناعة الأدوية والغزل والنسيج والصناعات الهندسية والكهربائية والصناعات التعدينية والصناعات الغذائية.

واستمر التطور فى مجال الصناعة بعد ذلك حتى عام١٩٧٤ حيث صدر قانون الاستثمار لرأس المال العربي والأجنبي بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي في مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين فى الخارج .. وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي .

وشهد آخر عقد السبعينيات التوجه نحو إنشاء المدن الصناعية خارج حزام القاهرة. ومنذ عام ١٩٨١ أصبح شعار "صنع فى مصر" هو الهدف الأول للصناعة المصرية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى التصدير . وتم الاهتمام بدعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة هامة ومكملة للصناعات الكبيرة والثقيلة .

وفى الوقت الراهن تحظى الصناعة المحلية بقدر كبير من الاهتمام ووضع إستراتيجية لتطويرها وتحديثها فى ظل المتغيرات العالمية ،ومحاولة وضع السياسات اللازمة لتفادى سلبيات النظام العالمى الجديد ولتعظيم المكاسب الناتجة عنه.

أولا : تطور وهيكل قطاع الصناعة بمصر

١- هيكل القطاع الصناعى فى مصر:

يتمتع قطاع الصناعة بمقومات وخصائص تؤهله لتعظيم المقدرات الحقيقية للاقتصاد القومى فهو من أكثر القطاعات مقدرة على تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية وتوفير فرص عمل متزايدة واستيعاب التقنيات الحديثة وتعميق التصنيع المحلى والتوسع فى إنشاء الصناعات الصغيرة والتوزيع الاقليمى المناسب للأنشطة الصناعية [١]

وتساهم الصناعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ويعمل بها نحو ٢,٤ مليون فرد منهم ٤٠٠ ألف عامل بقطاع الأعمال العام هذا بالإضافة الى المشتغلين بالقطاع غير الرسمى بالصناعة والذى يقدر عددهم بنحو ٧٠٠ ألف عامل ويحظى القطاع الصناعى بالشطر الأعظم من الاستثمارات وقد خصص له فى خطة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أكثر من ٣٣ مليار جم بنسبة تعادل ربع الاستثمارات الكلية البالغ قيمتها ١٣٥ مليار جم وبمقارنة هيكل الناتج لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بسنة الأساس ٢٠٠٢/٢٠٠١ وبعد استبعاد الأنشطة الاستخراجية وقناة السويس يتضح تراجع الوزن النسبى لكل من الزراعة والصناعة والتجارة وذلك مقابل تزايد نسبة مساهمة السياحة والنقل والتخزين والتشييد والبناء ، ويسهم القطاع الخاص بنحو ٧٠ % من الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بينما تقتصر مساهمة القطاع العام على ٣٠ % وهو ما يتفق والاتجاه نحو التخصصية وتحفيز المبادرات الفردية والزيادة فى ناتج القطاع الخاص تتركز فى الأنشطة الزراعية والصناعية والتشييد والتجارة والسياحة بنسبة ٧٤ %[٢]

يلاحظ انحسار الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية بل وكثير من الأنشطة الخدمية التى كان معظمها حكر للحكومة فيما مضى وهو ما يؤكد الاتجاه العام

---

1 د/ نيفين حسين " القطاع الصناعى المصرى وتحديات العولمة مع التطبيق على الصناعات الكيماوية " المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين- ابريل ٢٠٠٦

[٢] وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الخامس " ابريل ٢٠٠٦

المتزايد نحو خصخصة معظم الأنشطة الاقتصادية كما يلاحظ التزايد النسبى لنشاط القطاع الخاص فى مجال التشييد والبناء والسياحة .

وبصفة عامة يعكس تطور هيكل الإنتاج بعد استبعاد النشاط الاستخراجى والخدمات الحكومية تصاعد الأهمية النسبية لأنشطة السياحة والنقل والتخزين مما يوضح تصاعد القطاعات الخدمية على حساب القطاع الانتاجى .

وفى إطار توزيع الناتج الصناعى على القطاعات المختلفة نجد أن اولى القطاعات هى صناعة الغزل والنسيج بنسبة٣٠,٨٪،يليها صناعة المواد الكيماويةوالهندسيةبنسبة١٦,١٪، فالصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٧٪ [١].

وفى واقع الأمر إن أداء القطاع الصناعى قد تحسن فى السنوات القليلة الماضية حيث زاد معدل النمو من ٣,٦٪ عام ٢٠٠٤ الى ٥٪ عام ٢٠٠٥ كما زادت الصادرات الصناعية بنسبة ٣١٪ بين عامى ٢٠٠٤ ,٢٠٠٥ وصارت تشكل ما يقرب من ٧٠٪من اجمالى الصادرات السلعية غير البترولية.

هذا وقد دخل ٨٣٧ مصنعا جديدا فى مرحلة الإنتاج خلال سنوات الخطة، بالإضافة الى نحو ٣٤٠ مصنعا أنجز توسعات رئيسية ، وقد حظى قطاع الصناعة باهتمام كبير فى البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية حيث تضمن البرنامج أهدافا محددة أهمها بناء ألف مصنع جديد خلال ست سنوات والارتقاء ببيئة الأعمال لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة[٢] ، هذا بالإضافة الى الاتفاق مع القطاع المصرفى لتمويل استثمارات الصناعة المصرية خلال الخمس سنوات المقبلة تلتزم خلالها البنوك بتوفير ٧٥مليار جنيه لتمويل إنشاء مصانع جديدة والتوسعات المحتملة فى المصانع القائمة وذلك لتهيئة مناخ موات لنمو قطاع الصناعة لتنمية قدرة مصر على المنافسة فى الأسواق العالمية.

٢-أهداف قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة:

[١] وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الأول " ابريل ٢٠٠٢

[٢] وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الخامس " ابريل ٢٠٠٦

استهدفت الخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦) زيادة الناتج الصناعى بمعدل ٦,١٪ ومتوسط نمو سنوى ٨,١٪ خلال سنوات الخطة وبذلك يبلغ الناتج الصناعى نحو ٧٤مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ونحو ١٠٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ،وتعزيز مساهمة القطاع الخاص فى الناتج الصناعى بحيث تبلغ مشاركته نحو ٨٩ % من الإجمالي بنهاية الخطة الخمسية .[١]

٣- السياسات :

من واقع بيانات الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٧/٢٠٠٦) تنقسم سياسات التنمية الصناعية الى مجموعتين[٢]

الاولى تختص بتحسين أداء القطاع الصناعى وتدعيم قدرته التنافسية فى السوق العالمية بصفة عامة، حيث يجرى تنفيذ المشروع القومى لتحديث الصناعة المصرية فى إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية بتكلفة إجمالية ٤٢٧ مليون يورو ، ويساهم الاتحاد الاوروبى بمنحة تبلغ نحو ٥٩٪ من تلك التكلفة، بهدف تحسين الجودة وخفض تكاليف الإنتاج وجلب الآلات والمعدات الحديثة، ويجرى تقديم هذه البرامج الفرعية وفقا لثلاث مستويات هى المنشأ والتجميع ودعم السياسات .

الثانية تضم سياسات قطاعية محددة موجهة للتعامل مع المشكلات والتحديات التى تواجه صناعات بعينها مثل الصناعات الصغيرة والنسيجية والغذائية والمعدنية .

نستخلص مما سبق مجموعة من النتائج لعل من أهمها ان يقوم القطاع الصناعى بدورا رئيسى لايجاد فرص عمل جديدة وتحقيق فائض اقتصادى اكبر، وتحقيق إنتاجية أعلى واستغلالا أفضل للموارد التعدينية والزراعية والبترولية والبشرية والقدرة على الانتشار والتوسع الجغرافى وزيادة مستوى معيشة أفراد المجتمع ورفع نسبة التحضر فى المجتمع واستغلال الثروة النسبية المتوافرة فى الإنتاج الصناعى وزيادة القيمة المضافة والدخل وزيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعى وزيادة الإنتاج والدخول المتولدة من القطاع الصناعى مما يؤدى الى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية .

ثانيا : دوافع التخصصية والتحديات التى تواجه الصناعة المصرية

---

[١] وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الأول " مرجع سبق ذكره

[٢] وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الخامس " مرجع سبق ذكره

هناك دافعين أساسيين للتخصصية يتمثلان فى الاتى :

١- الدافع الأول:- يعود الى الاختلال المستمرفى شركات القطاع العام و صعوبة مواكبة مصروفاته المتنامية حيث يعانى القطاع الصناعى فى مصر من العديد من السلبيات وأوجه القصور والتى تتمثل فى انخفاض نسبة القيمة المضافة فى الهيكل الصناعى المصرى ، وتركز السلع الرأسمالية فى الأنشطة ذات المحتوى المنخفض من المعرفة والمهارة ،وتكنولوجيا بسيطة وانخفاض القدرة على التصدير الصناعى، وضالة مشاركة الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية عموما ، فالعمق الصناعى مفتقد وغالبية الأنشطة الصناعية ضعيفة من الناحية التكنولوجية وتعتمد اعتمادا مفرطا على الاستيراد،ويعتمد التجديد التكنولوجى فى الصناعة على استيراد التكنولوجيا المجسدة فى آلات ومعدات وعمليات إنتاج غالبا ما تتجه الى إنتاج السلع النهائية، وليست الى تكوين قدرة صناعية حقيقية تزود قطاع الإنتاج بحاجاته من المعدات والآلات ، وانعدام النشاط الابتكارى فى الصناعة و إهدار إمكانيات النمو التكنولوجى بسبب توجه الطلب عليه الى الموردين الأجانب ، دون الحرص على التحديث والاستيعاب من خلال المشاركة الفعلية فى أنشطة البحث والتطوير وأنشطة التصميم.[١]وان أكثر من ٩٥٪ من المصانع تحت الحجم الأمثل للإنتاج، وهذا يضعف من قدرتها التنافسية بسبب زيادة التكلفة [٢].

٢- الدافع الثاني :- يرجع الى بروز قناعة دولية فى عصر التحرر الاقتصادى بان إدارة الأنشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية و مالية و إدارية و فنية عالية, و هي صفات يفتقر اليها القطاع العام.والتى كانت من أهم الدوافع والأسباب التى أدت إلى تبني الحكومة سياسة التخصصية ، ومن أهمها الاتى:

أ- انخفاض الكفاءة الاقتصادية لشركات القطاع العام فى مصر .يعد انخفاض الكفاءة الاقتصادية لشركات القطاع العام أحد العوامل الهامة فى تفاقم المشكلة الاقتصادية بصفة عامة نتيجة للصلة الوثيقة بين تدهور أداء مشروعات القطاع العام من ناحية وكل من العجز فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم ، وعجز ميزان المدفوعات من ناحية أخرى .لقد ظل القطاع العام المصري حتى عام ١٩٩١ يساهم فى تشغيل نحو ٤٠٪من حجم العمالة ، وينتج نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى ،

---

[١] د.نادر رياض " الصناعة المصرية قراءة فى تقارير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب " ملحق الاهرام الاقتصادى يوليو ٢٠٠٠

[٢] الأهرام الاقتصادى –العدد ١٧٧٠- ٩ ديسمبر ٢٠٠٢ ص١٨-٢٢

ويساهم بنحو ٨٣٪ من إجمالى الصادرات ويجذب نحو ٤٥٪[١] من إجمالى الاستثمارات بالرغم من تلك المؤشرات التى تعتبر فى نظر البعض إيجابية إلا أن معظم وحدات القطاع العام لم تحقق الكفاءة الاقتصادية وفقا لما أوضحته بعض المؤشرات المالية مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر فى استمراريتها لهذا الوضع من هنا جاءت أهمية خصخصتها . ومن أهم تلك المؤشرات المالية الآتى :

(١) - أوضحت دراسة للمجالس القومية المتخصصة – المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية -أن ٩٤ شركة تمثل ٨١٪ من شركات القطاع العام الصناعي البالغ عددها ١١٦ شركة تعاني من مشكلة السيولة ،كما أن هناك ٥٦ شركة تمثل نحو ٤٨٪ من إجمالى شركات القطاع العام الصناعي تعاني من خلل فى هياكلها التمويلية بسبب يرجع إلى تزايد مديونيتها لنحو ٥٠٪ من إجمالى أصولها ، كانت نتيجة ذلك أن حققت ٤٨ شركة تمثل نحو ٤١٪ من شركات القطاع العام الصناعي خسائر خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٨٦ ، كما ارتفعت قيمة هذه الخسائر من ٢٣٠ مليون جنيه إلى ٩٦٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة [٢]

(٢) -وفي إحدى دراسات البنك الدولي عن الأداء الاقتصادي لعدد من الشركات العامة فى مصر، انتهت بنتائج عديدة من أهمها تدني مستوي الأداء الاقتصادى لأغلب هذه الشركات وفي بعض الحالات تبين أن القيمة المضافة علي أساس الأسعار الاقتصادية سالبة ،وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين التسعير وخسائر القطاع العام وعلاقة وثيقة بين خسائر القطاع العام والعجز فى الموازنة العامة والتوسع الائتماني ،وهما يمثلان أهم أسباب ارتفاع معدل التضخم [٣]

ب- الاتجاه العالمي إلى الاعتماد المتزايد علي القطاع الخاص وآليات السوق لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك فى ضوء المناخ الدولي السائد والذي يشجع ويدفع هذا الاتجاه حيث كان يمثل هدفا لإصلاح القطاع العام ،وتزايد مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية لمعظم الدول التى اتبعت سياسة الإصلاح الاقتصادى [١] فقد بدأته بريطانيا ثم تبعتها دولاً أخرى مثل إيطاليا ، اليابان،كوريا،ماليزيا، دول شرق

---

[١] د.مصطفى كامل السيد وآخرون تقرير التنمية الشاملة فى مصر ١٩٩٦ ، ص٢٣

[٢] موسوعة مصر الحديثة "تحرير د. عبد المنعم راضي، ، ص٧

[٣] د.عاطف حسن النقلي "الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر كتاب الاهرام الاقتصادى العدد ٧٨ اغسطس ٩٤ ،ص ١٠،١١

[١] د.عبد الرحمن يسري "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية بالإسكندرية عام ٢٠٠٠،ص٦٠

آسيا، دول أمريكا اللاتينية وتركيا، الهند ، هذا بالإضافة إلى بعض الحالات فى دول العالم الاشتراكي منها روسيا ، وأوربا الشرقية [٢].

هذا ولم تكن أوضاع الماضي هي الدافع الوحيد نحو التخصصية بل كانت الرؤية المستقبلية قوة ضاغطة أيضا للتغير ، فتوقيع مصر علي اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) وما تعنيه من فتح أسواقنا للمنتجات الأجنبية تشكل تحديا لصناعتنا للابتكار والإبداع والتطوير لمنتجاتنا وتزايد قدرتنا التنافسية العالمية [٣]

ج - قصور دور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية

ان الإنفاق على البحث العلمى والتطوير مازال ضعيفا جدا لا يزيد عن ٠,٧٪ من الناتج المحلى بينما تبلغ النسبة ٢,٥٪ فى الدول الصناعية.[٤]

د - ضعف القاعدة التكنولوجية

تتصف معظم الصناعة المصرية بضعف القاعدة التكنولوجية والاعتماد شبه المطلق على التكنولوجيا المستوردة ولكنها تعمل على إيجاد الآلية المناسبة لاستيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها لخدمة الصناعة المحلية.

مما سبق نجد ان التحدى الذى يواجه الصناعة المصرية يتمثل أساسا فى زيادة الكفاءة وتعبئة قاعدة الصناعة المصرية بشكل يمكنها من الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة ،وفى ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التى يشهدها العالم الآن تصبح إستراتيجية التصنيع الملائمة للتعامل مع معطيات هذه البيئة التنافسية هى التصنيع المعتمد على مقومات التنافس وتتمثل الركائز الأساسية لهذه البيئة فى المعرفة والتكنولوجيا وتراكم رأس المال البشرى ورفع مستويات ومعدلات نمو الإنتاجية ، من هنا جاءت أهمية رفع الكفاءة الاقتصادية فى الصناعة المصرية والاستخدام الأمثل لمواردنا الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج التخصصية فى مصر فى ضوء ما حققته التجارب الدولية .

المبحث الثانى
برنامج التخصصية وعلاقته بالصناعة المصرية

مقدمة

---

[٢] د. محمد ناظم حنفي"الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية،جامعة طنطا ،١٩٩٢،ص٢٦٤- ٢٦٦

[٣] د.منير هندي "التجربة المصرية فى الخصخصة " – مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية أغسطس ١٩٩٦،ص ١٤٥

[٤] د.مصطفى كامل السيد وآخرون تقرير التنمية الشاملة فى مصر ١٩٩٦ ، ص٢٣

فى ضوء إتباع العديد من الدول للإصلاح والتحرر الاقتصادى الذي أتسع بفعل برامج الاستقرار المالي والتصحيح الهيكلى التي وضعتها المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدوليين والتى استعانت بهما العديد من الدول النامية لتفعيل الدور التصحيحي للدولة، ولقد كان من الطبيعي في سياق هذا الدور أن يتصدر الاهتمام بموضوع إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة.

من هنا ظهرت سياسة التخصصية وهى ليست ظاهرة مصرية إنما سبقنا إليها عددًا من الدول المتقدمة وكثيرا من الدول النامية، وما زالت هذه السياسة تثير خلافًا في وجهات النظر بين مؤيدين ومعارضين لها في العديد من الدول ومن بينها بالطبع مصر.

ولذلك سوف نتاول فى هذا المبحث مناقشة العديد من النقاط المثارة في هذا الشأن في البيئة الاقتصادية المصرية ، والتى تتمثل فى الاتى:

- مفهوم التخصصية وأهم التجارب الدولية فى التخصصية
- تجربة التخصصية فى مصر مقارنة بالدروس المستفادة من التجارب الدولية

أولا : مفهوم التخصصية وأهم التجارب الدولية فى التخصصية

١- معنى ومفهوم التخصصية أو الخصخصة:

هناك من يطلق على عملية تحويل المشروعات العامة المملوكة للحكومة إلى مشروعات يمتلكها القطاع الخاص مسمىPrivatization التخصصية، وهناك من يطلق عليها كلمة الخصخصة، ومن المفارقات فى هذا الشأن ان اللفظ الشائع عربيا وهو الخصخصة لا نصيب له من الصحة اللغوية فلا يوجد فى معاجم وقواميس لهذا اللفظ ولا لفعله خصخص أثرا فى تلك المصادر وقد وجد ان هناك للفظ خصص وتخصيص وتخصصية وجودا فى اللغة العربية واضحا كما أن هناك من يسميها بالخصوصية ووالخوصصة والخاصخصة ..الخ [١]

إلا أن مسمى الخصخصة فهو الأكثر سهولة و استعمالا من قبل المتخصصين والعامة على حد سواء وفى هذا البحث سوف نقتصر على مسمى التخصصية باعتباره الكلمة المقابلة لمعنى Privatization باللغة العربية (وتهدف عملية التخصصية إلى رفع كفاءة الأداء في قطاعات الاقتصاد الوطني)، وهناك من يعرفها بأنها"مجموعة السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد على آليات السوق

[١] .د شوقي دنيا - الخصخصة وتقليص دور القطاع العام موقف الاقتصاد الإسلامي - بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة – جامعة أم القري مكة المكرمة مارس ٢٠٠٣

ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية." ويعرفها البنك الدولي بأنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها." ويعرفها آخر بأنها "أية مبادرات لخفض القطاع العام سواء في صورة الملكية أو الإدارة." الاعتماد على آليات السوق وجهاز الثمن ، وتوسيع نطاق المنافسة فى الاقتصاد، وبذلك فإن سياسة التخصصية تعتبر ركناً أساسيًا من أركان سياسات التحرير الاقتصادي التي تتبلور فى تحرير النظم الفرعية المكونة للنظام الاقتصادي الكلي.

فقد أصبحت سياسة التخصصية من أكثر السياسات مدعاة للجدل والاهتمام فى أدبيات التنمية خلال القرن العشرين فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وقد بدأت بتجربة (تاتشر) فى بريطانيا بنهاية السبعينات ومطلع الثمانينات ثم انتشرت بسرعة فى الثمانينات فى دول صناعية كبرى اخرى مثل (فرنسا –اليابان – امريكا –ايطاليا –المانيا الغربية –البرتغال)وبعض الدول النامية مثل (البرازيل – الأرجنتين –تونس –تركيا –اندونيسيا –ماليزيا) ثم أصبحت التخصصية ظاهرة عالمية فى التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا وانضمام دول شرق اوربا بوجه خاص والعديد من الدول النامية الاخرى الى ركب الدول التى تتعامل مع التخصصية بهدف تطوير القطاع الصناعى ورفع كفاءته.

٢-:أهم التجارب الدولية فى التخصصية:

تشير تجارب التخصصية فى مختلف الدول لاسيما فى وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية الى اتساع نطاق المزايا الاقتصادية للتخصصية لتشمل تحسين كفاءة أداء المنشات التى تتم خصخصتها ورفع القدرة التنافسية للصناعة التى تتم خصخصة وحداتها مما ينعكس ايجابيا على رفاهة المستهلكين وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، فضلا عما يصاحب ارتفاع معدلات التخصصية من اتساع نطاق وعمق سوق راس المال بمكونيه المحلى والاجنبى فى تلك الدول .

وعلى الرغم من أن غالبية الدراسات الدولية تشير إلى أن تأثير التخصصية على أداء الشركات كان إيجابيا فى معظم الحالات إلا أنها أكدت فى ذات الوقت على أن نجاح الدول فى تطبيق التخصصية هو رهن بتبنى الحكومة لسياسات من شأنها تعزيز المنافسة ووضع إطار تنظيمى فعال للكيانات الإحتكارية وإجراء عمليات البيع بأسلوب يتسم بالشفافية وأخيرًا تصميم آليات لتعويض المتضررين .

تجارب دولية فى التخصصية

١ - تجربة التخصصية فى بريطانيا

تشير مبررات الاتجاه الى التخصصية الى ضعف العائد على رأس المال وضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف والأسعار وعدم الرضا للعملاء والتدخل السياسى والبيروقراطى بالإضافة الى إخفاق المحاولات المتكررة لمعالجة وتحسين الأداء باستخدام مداخل جزئية متعددة دون تغيير نمط الملكية ،هذا وقد بلغت عمليات الاقتراض والخسائر التى تكبدتها الصناعات المملوكة للدولة نحو ٣ بليون جنيه استرلينى فى السنة حتى عام ١٩٧٩ويستهدف برنامج التخصصية البريطانى غرضين أساسيين :[١]

أ- رفع الكفاءة عن طريق المنافسة والتركيز على المنافسة باعتبارها أفضل طريق لضمان إتاحة السلع والخدمات باقل تكلفة اقتصادية والمنافسة تكفل دوام الضغط على الشركات لتحسين كفاءتها .

ب-توسيع ملكية الأسهم بهدف توسيع نطاق ملكية الثروة الاقتصادية وحصول الأفراد على نصيب مباشر من نجاح الصناعة وفى هذا الخصوص زاد عدد المستثمرين حملة الأسهم من ٣مليون عام ١٩٧٩ الى ١٠ مليون عام ١٩٩٢ وأصبح نحو ٩٠٪ من العاملين المستحقين من حملة الأسهم فى شركاتهم بعد التخصصية

ويمكن إجمال انجازات التخصصية البريطانية بشكل عام فى الاتى [٢]:

- استفادة الاقتصاد من ارتفاع العائدات على رأس المال
- استفادة دافع الضرائب من حصيلة ما يتوقع ان يحققه برنامج التخصصية
- خفض قيمة ما تتحمله وزارة المالية لتمويل الصناعات العامة
- الاستفادة من الضرائب على الشركات التى تم تخصصيها وقد جمعت وزارة المالية نحو ٢بليون جنيه استرلينى كضرائب من تلك الشركات فى عام واحد
- استفادة المستهلك من الضغوط على الأسعار وارتفاع مستويات الخدمة

---

[١] المركز المصرى للدراسات الاقتصادية -آراء فى السياسة الاقتصادية "نحو توافق قومى حول برنامج الخصخصة فى مصر " يوليو ٢٠٠٦

[٢] سلسلة قضايا التنمية ٨٨ معهد التخطيط القومى ،سبتمبر ٩٤

- زيادة نسبة العاملين المساهمين من ٣٨٪ من قوة العمل عام ٨٢ الى ٩٠٪ عام ٩٢.

أهم الدروس المستفادة من التجربة البريطانية

- أهمية توافر الاستقرار السياسى والاقتصادى
- وضوح الأهداف واتساقها مع التوجهات السياسية الحاكمة والاهتمام بحماية المستهلك ومنع الاحتكارات
- الأهمية القصوى لإستراتيجية الترويج الناجح لبرنامج التخصصية للمجتمع
- النجاح فى توسيع قاعدة الملكية الشعبية وخلق مستثمرين جدد بالإضافة الى العمال والإدارة
- الحفاظ على المصلحة الوطنية عن طريق ابتكار فكرة (السهم الخاص) الذى يحفظ للحكومة دورا فاعلا فى مراقبة والحفاظ على بعض الشركات الحساسة أو الإستراتيجية للصالح الوطنى
- تنويع الإجراءات والحوافز المشجعة لكافة الإطراف على الاستثمار فى شراء الأسهم

٢- تجربة بولندا

- جرى تنفيذ إستراتيجية التخصصية فى بولندا على عدة مستويات نقل الملكية وإنشاء هياكل مؤسسية وقانونية وتنظيم الحياة والأنشطة السياسية وخلق الاهتمام بالتخصصية وجدواها لدى أفراد المجتمع
- إستراتيجية التخصصية هى إستراتيجية متعددة المسارات
- التخصصية على نطاق شامل (لتغطى ٦٠٠ شركة عامة كبيرة ومتوسطة)
- ملكية مشتركة ثم بيع أسهم الحكومة الى القطاع الخاص فى مرحلة لاحقة
- التصفية للشركات الخاسرة وبيع الأصول
- البيع السريع للمشروع العام بأكمله
- أساليب خصخصة حسب أحوال الملكية (دولة-محليات–ملكية تعاونية خاص وشبه خاص– ملكية مشتركة)

- الاتفاق مع العمال على حقهم فى تقرير شكل التخصصية فى منشاتهم خلال فترة سته شهور وإذا لم يحدث اتفاق على الشكل يكون لوزارة التخصصية حق اختياره
- فى حالة بيع الشركات الكبيرة يكون توزيع الأسهم كالاتى ٣٠٪ للعمال ، ٢٠٪ لصندوق الضمان الاجتماعى ،١٠٪ للبنوك التجارية البولندية ، ١٠٪ للأجانب ، ٣٠٪ للحكومة البولندية[١]
- أهم أسباب التقدم البطئ – خاصة فى بيع المشروعات الكبيرة هى ضعف المدخرات المحلية وضعف أسواق رأس المال والقيود على ملكية الأجانب والغموض حول مستقبل التجربة والقيود البيروقراطية وضعف النظام المصرفى وعدم الاستقرار السياسى

٣- تجربة شيلى

- تعتبر شيلى أكثر دول أمريكا اللاتينية خبرة فى التعامل مع سياسات التحرير الاقتصادى والتخصصية وقد كان القطاع العام يمثل ٣٪ فقط من الناتج المحلى عام ٦٥ ثم ارتفع الى ٣٩٪ عام ٧٣ نتيجة التوسع الكبير فى دوره فى ظل توجه اشتراكى مخطط(٥٩٦ شركة)
- وفى الفترة من ٧٤-٨٩ تم إعادة (٥٣٢) شركة الى القطاع الخاص مرة اخرى بعد إسقاط الحكومة الاشتراكية .
- أهم العوامل الداخلية لنجاح تجربة التخصصية فى شيلى :[٢]
- سياسات مصاحبة على مستوى الاقتصاد الكلى بالإضافة الى تهيئة مناخ مناسب للاستثمار
- تعدد وابتكار أساليب التخصصية وتحويل الملكية وقد تنوعت هذه الأساليب بين البيع الى صناديق المعاشات الخاصة بالعمال ومقايضة الدين بحصص ملكية والبيع الكلى للمنشات وقد ساعدت صفقات المقايضة بالتحديد على التخلص من مديونية كبيرة من جهة وجذب استثمارات أجنبية مباشرة من جهة اخرى

[١] سلسلة قضايا التنمية ٨٨ معهد التخطيط القومى ،سبتمبر ٩٤

[٢] سلسلة قضايا التنمية ٨٨ معهد التخطيط القومى ،سبتمبر ٩٤

- أهم عوامل النجاح الخارجية فى تجربة شيلى تشمل : انخفاض أسعار البترول فى الفترات الماضية مقابل الارتفاع النسبى فى أسعار المنتج التصديرى الرئيسى وهو النحاس بالإضافة الى التدفق الخارجى من الاستثمار الاجنبى المباشر والمدفوع بدوافع سياسية فى المقام الأول هدفها الحيلولة دون تكرار التجربة للاشتراكية
- من الخبرات الاساسية فى التجربة :

- أهمية الشفافية فى نقل الملكية لتجنب الفساد الادارى والإجراءات غير القانونية
- تجنب البيع الآجل حتى فى حالة تعذر توفير المساواة فى صفقات البيع
- تنويع أساليب التخصصية وتعظيم دور المستثمر الرئيسى المؤسسى
- الدور المتعاظم لرأس المال الخارجى الموجه بالدرجة الاولى بدوافع سياسية

ثانيا: تجربة التخصصية فى مصر مقارنة بالدروس المستفادة من التجارب الدولية

١-: أداء وتطور برنامج التخصصية :

لقد سارت إجراءات التخصصية بصيغتها المختلفة بوتيرة بطيئة منذ١٩٩١ وحتى بداية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عندما أخذت خطوات التخصصية فى التسارع بمعدلات مرتفعة وقد أدى ذلك الى إثارة عدة تساؤلات جوهرية حول المعايير التى على أساسها يتم طرح شركات القطاع العام للخصخصة وأسس تقييم الأصول العامة من اجل ضمان إتمام البيع بسعر عادل وكيفية التعامل مع العمالة الزائدة بما يحافظ على حقوق العاملين وكيفية التصرف فى حصيلة التخصصية وهناك حاجة لتوضيح الجوانب المختلفة لهذه القضايا خاصة فى ضوء الجدل الذى ثار بشأنها فى الآونة الأخيرة .

تطور برنامج التخصصية فى مصر:

جدول رقم (١)

يوضح تطور عمليات التخصصية فى مصر القيمة بالمليون جم

	من ١٩٩١ حتى يوليو ١٩٩٨	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣	#٠٥/٠٤	٠٦/٠٥	الاجمالي العام
اجمالي عدد عمليات البيع /١	٩٤	٣٣	٤٠	١٩	١٠	٧	١٣	٢٨	٤٦	٢٩٠
شركات قطاع الإعمال قانون ٢٠٣	٩٤	٣٣	٣٩	١٢	٧	٦	٩	٩	٧	٢١٦
حصص مال عام لشركات مشتركة	٠	٠	١	٧	٣	١	٤	١٢	١٢	٤٠
شركات قطاع عام قانون ٩٧ واراضي غير مستغلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٢٧	٣٤
اجمالي قيمةعمليات البيع /٢	٩٤٤٤	١٨٢٤	٤٦١٢	٣٨١	٩٥٢	١١٢	٥٤٢	٥٦٤٢	١٢٧٩٥	٣٧٣٠٧
شركات قطاع الإعمال قانون ٢٠٣	٩٤٤٤	١٨٢٤	٤٥٩٨	٣٦٢	٧٢	٤٩	٤٢٨	٤٥٧	٦١٠٧	٢٢٢٤٢
حصص مال عام لشركات مشتركة		٠	١٤	١١٨	٨٧٩	٦٤	١١٥	٤٨١٩	٧٢٥٨	١٢٣٦٧
شركات قطاع عام قانون ٩٧ واراضي غير مستغلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٦٧	٣٣٠	٦٩٧

المصدر: وزارة الاستثمار تقرير الاستثمار ٢٠٠٦
١/ الشركات التي تم بها اكتتاب عام أغلبية مستثمر رئيسي ، لاتحاد العاملين ، التصفية خرجت من تبعيتها لشركات القانون ٢٠٣.
٢/ يجدر الإشارة إلي أن قيمة البيع تعبر عن قيمة الصفقة ولا تمثل العوائد المحصلة ، و لغرض المقارنة يبلغ اجمالي عدد عمليات التخصصة من ٢٠٠٣/٧/١ حتى مارس ٢٠٠٤ مقداره ٥ عمليات بقيمة ٨١ مليون جنية .

بتحليل ارقام الجدول السابق يتضح الآتى :

- بلغ عدد شركات القطاع العام فى عام ١٩٩١ وقبل تطبيق برنامج التخصصية نحو ٣١٤ شركة تابعة لعدد ٢٧شركة قابضة وقد اتسم برنامج التخصصية فى بداية تطبيقه بالبطء الشديد حيث تمت تصفية شركة واحدة ولم تتم اية عملية للبيع الجزئى وقد بلغ مجموع عمليات البيع التى تم تنفيذها خلال الفترة من ٩١-٩٤ نحو ١١ عملية بقيمة بيعية بلغت ٤.٤١٨ مليون جم بمتوسط ٣٨ مليون جم للعملية
- اما خلال الفترة من ٩٥/٩٤-٢٠٠٤/٢٠٠٣ فقد بلغ مجموع عمليات البيع ٢٠١ عملية بقيمة إجمالية ٤.١٧ مليار جم بمتوسط ٥.٨٦ مليون جم للعملية وقد وصل عدد عمليات البيع المنفذة سنويا الى أقصاه فى عام ٢٠٠٠/٩٩بمجموع ٤٠ عملية قيمتها ٦.٤مليار جم بمتوسط ١١٥ مليون جم للعملية.

- وأخيرا بلغ عدد العمليات المنفذة منذ يوليو ٢٠٠٤ الى مارس ٢٠٠٦ نحو ٧٧عملية بقيمة إجمالية بلغت ٤٤.١٩مليار جم بمتوسط ٧.٢٥٩ مليون جم للعملية مما يدل على ان التخصصية قد تسارعت خلال العامين الماضيين وإجمالا بلغ مجموع عمليات التخصصية التى تمت منذ عام ١٩٩١ وحتى مارس ٢٠٠٦ نحو ٢٩٠ عملية بقيمة اجمالية ٣١.٣٧مليارجم بمتوسط ١٩عملية فى السنة وبقيمة نحو ٥.٢مليار جم سنويا [١]، وتمثل شركات قطاع الأعمال التى تم خصخصتها نحو ٦٩٪ من اجمالى عدد شركات قطاع الأعمال العام البالغ عددها ٣١٤شركة

وبتحليل لنوع نشاط الشركات والوحدات التى تم خصخصتها علي مستوي الشركات التى خضعت للخصخصة من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

توزيع إجمالى عدد الشركات والوحدات التى تم خصخصتها وفقا للأنشطة حتي ٢٠٠٠/٧/٣١

اسلوب التخصصية	الإجمالى	غزل ونسيج	أسمنت	أدوية	صناعات أخرى	مطاحن	أسكان ومقاولات	زراعة	سياحة	تجارة وتوزيع	نقل	مساهمة وأسكوهلدنج
بيع أغلبية أو كامل الأسهم لبورصة	٣٨	٥	٢		١٤	٣	١٠	٢		٢		
شركات بيع منها ٤٠%لبورصة	١٠			٤		٥	١					
شركات بيع منها اقل من ٥٠%	٦		٤				٢					
بيع لمستثمر رئيسي	٢٤		٤		١٤		٢	٣		١		
بيع لاتحاد العاملين لمساهمين	٣٠					٧	١	١٢		١	٩	
شركات تم تصفيتها أو تحت التسوية	٣٠				١١		٧	١٢				
بيع كأصول إنتاجية	٩				٥				٤			
شركات مؤجرة بالكامل أو وحدات إنتاجية منها بموجب عقود طويلة الآجل	١٨	٥							٣			١٠
الاجمل	١٦٥	١٠	١٠	٤	٤٤	١٥	٢٣	٢٩	٧	٤	٩	١٠
النسبة %	١٠٠	٦	٦	٢	٢٨	٩	١٤	١٨	٤	٢	٥	٦

المصدر : حسبت بمعرفة الباحث من بيانات وزارة قطاع الأعمال العام – المكتب الفني لوزير قطاع الاعمال العام يونيو ٢٠٠٠

يلاحظ من أرقام الجدول السابق الآتى :

[١] المركز المصر للدراسات اراء فى السياسة الاقتصادية "نحو توافق قومى حول برنامج الخصخصة فى مصر " يوليو ٢٠٠٦

١- بالنسبة لأرقام الشركات التى تم تصفيتها أو تحت التصفية البالغ عددها ٣٠ شركة أو وحدة إنتاجية تم الانتهاء من تصفية ٧ شركات فقط (٦ شركات فى قطاع الزراعة ،شركة قطاع الاسكان) وبنسبة ٢٣٪ من الإجمالى أما الباقي البالغ عددها ٢٣ شركة جاري تصفيتها [١]

٢- مثل النشاط الصناعي أغلبية الشركات التى تم خصخصتها حيث بلغ عددها الإجمالى ٦٨ شركة وبنسبة ٤٢٪ من جملة الشركات (١٠شركات غزل ونسج وملابس جاهزة بنسبة ٦٪، ١٠شركات للاسمنت بنسبة ٦٪، ٤ شركات للأدوية بنسبة ٤٪ ، وصناعات اخري ٤٤ شركة بنسبة ٢٨٪) ثم جاء قطاع الزراعة والذي تركز بيع الشركات فيه علي اتحاد العاملين والتصفية، وقطاع الإسكان والمقاولات والذي تركز البيع فيه علي أغلبية أو كامل الأسهم ، التصفية ، ثم بعد ذلك المطاحن والذي تركز البيع فيه علي البيع لاتحاد العاملين ، بيع ٤٠٪بالبورصة ، قطاع النقل الذي تركز فيه البيع علي اتحاد العاملين ثم السينما والاستوديوهات ، السياحة ، التجارة والتفريغ.

٢- :أهم نتائج برنامج التخصصية فى مصر:

أ- أدت عملية التخصصية الى مزاحمة تنفيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد حيث ان الأموال التى دفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كليا أو جزئيا لبناء استثمارات جديدة فتحولت الى تمويل تداول أصول قائمة فعليا وللعلم فان التخصصية فى الاقتصادات المتقدمة المصدرة لرأس المال مثل اقتصادات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا شكلت آلية مهمة لتهدئة الاثار الناتجة عن فوائض رؤوس الأموال بتحويل جانب منها الى تملك الأصول بدلا من احداث التقلبات السريعة فى أسواق العملات والبورصات وذلك لان هذه البلدان لديها فائض كبير فى رؤوس الأموال وهى مصدرة لها فى حين ان مصر تفتقد ذلك وبالتالى فان التخصصية فى مصر لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه وإنما مولها مما كان سيخصصه للاستثمار او حتى اقترض لتمويلها مما حرم الاقتصاد المصرى من عامل مهم لتنشيط النمو وأسهم الى جانب عوامل اخرى فى دخوله فيما سمى بأزمة السيولة والركود خلال الفترة الماضية .

٢ وزارة قطاع الاعمال العام – المكتب الفني لقطاع الاعمال العام يوليو ٢٠٠٠

ب- ركز برنامج التخصصية المصرى على بيع جانب من الأصول المملوكة للدولة يتضمن أفضل الشركات الرابحة واستخدام عائد البيع فى أغراض غير إنتاجية لبناء أصول إنتاجية جديدة وهو ما أدى الى تحجيم القطاع الصناعى بدلا من زيادة حجمه.

ج- أسهمت عملية التخصصية فى توضيح السمة الأساسية للطبقة الرأسمالية المصرية كطبقة تفتقد لروح المغامرة والمبادرة حيث ان عملية التخصصية برمتها هى بيع لمشروعات جاهزة وغالبيتها الساحقة تحقق إرباحا ولها سوقها المتحققة فعليا ولا ينطوى على مخاطرة وبالتالى فان شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لا يسهم فى بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص بل يكرس الأداء الروتينى وسياسة الخبطة بشراء الأصل بأقل قيمة ممكنة .

د- أدت عمليات التخصصية فى كل مكان تقريبا من ألمانيا لمصر الى ظهور عمليات فساد تتفاوت حدتها من بلد لآخر وهناك العديد من صفقات التخصصية المصرية التى ثار حولها الكثير من الجدل مثل صفقة شركة المراجل البخارية التى بيعت بنحو ١٧ مليون دولار (لم يكن هو العرض الأفضل) - بناء على ما سبق فان المنطق الاقتصادى يستدعى إعادة النظر فى آلية تنفيذ عملية التخصصية فى الوقت الراهن نحو المزيد من الشفافية مع تعظيم الحرية الاقتصادية التى تسمح للقطاع الخاص الجاد بالعمل فى مناخ موات مع ضرورة تركيز الدولة على حوافز النمو وعلى رأسها خلق وتنشيط الطلب وليس على الحوافز المالية التى لا تشكل الإغراء الحقيقي للراغبين فى العمل والاستمرارية كذلك فانه من الضروري لدى خصخصة اى أصل عام ان تستخدم الحصيلة بشكل مباشر فى بناء أصل انتاجى جديد فى مجال يحتاجه الاقتصاد القومى لمواجهة طلب قائم ولاقتحام صناعات عالية التكنولوجيا[١]

هـ- من خلال إلقاء نظرة فاحصة على برنامج التخصصية فى مصر من إبعاده المختلفة- إستراتجية البرنامج ترتيباته التطبيقية ومدى نجاح الإستراتيجية فى تعظيم نتائجه ولا يخطئ المرء فى ملاحظة ان إستراتجية البرنامج والمحاور التى يدور حولها تتسم بالتردد الشديد والحرص الزائد على البعد عن شبهة

[١] احمد السيد النجار الاهرام ٢٠٠٠/٧/٣١

تصفية القطاع العام مع ان الشبهة ذاتها هى منتهى ما تصبو اليه التخصصية فى الفكر والواقع فى العالم اجمع

و- أليس من الأفضل إن يتم بيع نسبة معينة ١٠-١٥٪ من رؤوس أموال جميع الشركات المبيعة الى الموظفين والعمال فى هذه الشركات هذا ما ينصح به سياسيا تجارب التخصصية فى العالم (تجربة بريطانيا) ثم الم يكن من الأفضل فى جميع الحالات ان نبيع نسبة كبيرة من رأس مال الشركة الى مستثمر رئيسى يفضل ان يكون مصريا بالتعاون مع الاجنبى ليعرض الباقى الى سوق المال لأكبر عدد من راغبى الشراء للسهم هذا ما تنصحنا به تجارب التخصصية فى العالم واختيار المستثمر الرئيسى ذا القدرة التكنولوجية الفائقة وذا السمعة الطيبة فى الإنتاج والتسويق حتى وان لم يكن هذا المستثمر صاحب أعلى سعر.[١]

[١] د. احمد الغندور الاهرام ٢٠٠١/٤/٢٠

المبحث الثالث
مستقبل الصناعة المصرية فى ضوء تطبيق برنامج التخصصية

اولا : الخطط المستقبلية واهم السياسات التى يمكن اتباعها فى قطاع الصناعة

١- : السياسات المطلوبة لتنمية القطاع الصناعى المصرى فى ظل تحديات وفرص العولمة

كيف يمكن فى مصر صياغة سياسة للتنمية الصناعية فى ظل تحديات وفرص العولمة ؟

ان السياسات المطلوبة للتصدى بكفاءة للمتغيرات الدولية المعاصرة سوف تتضمن [١]:

أ-إعادة هيكلة الجهاز الانتاجى وذلك عن طريق التخصص فى السلع التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية وتوجيه الاستثمارات وتدريب الايدى العاملة نحو تلك القطاعات .

ب-زيادة القدرة التصديرية

ج-تطوير القاعدة التكنولوجية

د_تطوير الموارد البشرية

هـ -إعادة بناء الصناعة المصرية وفق الأسس الرئيسية التالية :

- آلا تتدخل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية فى عمليات الإنتاج من منطلق ان تعمل وفق الاعتبارات الاقتصادية التى تتمثل بالأساس فى قواعد الرشادة والكفاءة ، مع الحرص على يكون للدولة أهدافا اجتماعية وسياسية بشرط الا تسعى الدولة الى إقحام هذه الأهداف فى عمليات الإنتاج التى يجب ان تظل تدار وفق للاعتبارات الاقتصادية – وان ياتى أعمال تلك الأهداف فى المراحل التالية لعملية الإنتاج وشريطة ان يكون ذلك فى حدود القدرة الحقيقية للدولة وفى حدود مواردها الحقيقية
- أن يكون الإنتاج الاقتصادى الذى يعتمد على الكفاءة والتى تحقق الجودة الأعلى والتكلفة الأقل ومن ثم القدرة التنافسية التى تكفل قيام المشروع واستمرار تطوره وبذلك يضمن المشروع تصريف منتجاته محليا وعالميا وذلك دون حاجة الى الحماية والدعم بالقدر الذى يثقل كاهل الدولة وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود نظام او قواعد عامة للجودة

[١] د ممدوح فهمى الشرقاوى – ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الواحد والعشرين –سلسلة قضايا التخيط رقم ١١٠ ديسمبر ٩٧

كجزء اساسى او مكون هام من مكونات عمليات الإنتاج وهنا لابد وان يكون واضحا فى أذهننا ان أسس التقدم الاقتصادى والصناعى فى الدول المتقدمة هو اعتماد نشاطها الانتاجى على أنظمة الجودة الشاملة وهو الأمر الذى يعنى وجود جودة وخطط جودة فى جميع إدارات المشروع بما يضمن التحسين المستمر والمضطرد فى جودة نشاط كل إدارة ومن ثم الجودة الكلية للمشروع .

- ما يعنينا فى قضية العمالة والتشغيل هو ضرورة التفرقة بين العمالة المنتجة والعمالة غير المنتجة فمن الناحية الاقتصادية يكون هناك ربط وثيق بين الأجر والإنتاج بما يكفل ضمان اقتصاديات المشروع فى حين ان العمالة الاجتماعية والسياسية لا تراعى او تقوم على أساس هذه العلاقة وعليه تقتضى الرشادة الإدارية للاقتصاد القومى ضرورة الحفاظ على العلاقة السليمة المتوازنة بين موارد الدولة الحقيقية وحجم إنفاقها للإغراض الاجتماعية والسياسية وبما يحافظ على رفع عملية التنمية ذاتها
- تنمية الموارد البشرية فى ضوء الانتقال السريع الذى نعيشه والذى نتوقع له ان يكون بصورة اكبر من السنوات القادمة وخاصة الصناعية الى عصر المعلوماتية وما يعنيه ذلك من تزايد الوزن النسبى للجهد الذهنى بالمقارنة بالجهد العضلى .

من هنا نستخلص ان حجم التحديات التى تواجهها الصناعة فى ظل المتغيرات الاقتصادية ضخمة وتحتاج الى رفع الكفاءة الإنتاجية للشركات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

٢- : إستراتيجية التنمية الصناعية ٢٠٠٥-٢٠١١

تهدف لتحقيق الاتى :[١]

- رفع معدل نمو الناتج الصناعى بصورة تدريجية ليصل الى نحو ١٠٪
- زيادة مستويات التشغيل من ٢،٤ مليون عامل الى ٩.٣ مليون عامل بإضافة قدرها ٥.١ مليون فرد خلال الفترة المعنية
- زيادة الصادرات الصناعية من ١٨ مليار جنيه الى ٤٢ مليار جم

[١] د. محمد عبد المجيد " تصور لملامح الصناعة المصرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين " سلسلة قضايا التنمية ١١٠ ديسمبر٩٧ معهد التخطيط ، ص١٧٢

- جذب استثمارات لقطاع الصناعة محلية ودولية قدرها ١٧٥ مليار جم (١٠٠مليار جم لمشروعات كبيرة الحجم و ٧٥ مليار جم لمشروعات متوسطة الحجم)

ولتحقيق هذه الأهداف تستند خطة التنمية الصناعية الى إقامة ألف مصنع كبير وإنشاء وتوسع الفى مشروع متوسط الحجم بحيث توفر المشروعات الجديدة ٤٥٠ ألف فرصة عمل وتوسعات المشروعات القائمة نحو ١٠٥٠ الف فرصة عمل وتركز الإستراتيجية على بعض القطاعات الواعدة فى الوقت الراهن فى مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والصناعات الغذائية وكذلك الكيماوية والدوائية وتليها الصناعات النسيجية والملابس ومواد البناء والصناعات الخشبية والأثاث ثم الصناعات الورقية وصناعات الدباغة والجلود وذلك فى إطار إستراتيجية تنويع الإنتاج والصادرات الصناعية

أما الصناعات الجديدة المستهدفة فتشمل الصناعات المغذية للسيارات والصناعات الالكترونية والأجهزة الطبية وتليها الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الحرفية والإبداعية وأخيرا صناعة البتر وكيماويات والمعدات الرأسمالية .

وتهتم الإستراتيجية بالبعد الجغرافي من حيث ضرورة حفز التنمية الصناعية بالصعيد وسيناء وتبنى مناهج جديدة للتنمية الصناعية ترتكز على تنمية المناطق الصناعية المتكاملة وتنمية التجمعات الصناعية

وترتكز إستراتيجية تطوير قطاع الصناعة على المحاور التالية

- تعظيم القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات الصناعية مع تحسن كفاءتها الإنتاجية وهو ما يتطلب الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات الدولية
- التركيز على التكنولوجيات التى تكفل تحقيق طفرات كبيرة فى الإنتاج حيث ان الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى العالى مازالت أهميتها النسبية متواضعة (اقل من ٥٪)
- وضع سياسة صناعية وتجارية تتسم بالوضوح للعمل على تحقيق المنافسة فى السوق المحلية

- تعميق التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية بتطوير الأجهزة القائمة وتحديث قواعد المعلومات وتحقيق الربط الفنى بين المصانع فى هذه المجالات[١]
- توجيه التصنيع لمجالات إنتاجية غير تقليدية لمسايرة التقدم الصناعى العالمى
- تقديم الخدمات المساندة للمنتجين لمساعدتهم على المساهمة فى بناء قاعدة صناعية متنوعة وقادرة على المنافسة الدولية
- التركيز على الصناعات الواعدة ذات القدرة التشغيلية العالية والتى تتمتع بعلاقات ترابط امامى وخلفى قوية مثل صناعة الملابس الجاهزة والسيارات
- إيجاد آلية فاعلة لربط مراكز الأبحاث باحتياجات قطاع التصنيع بمصر

ويمكن لإعادة الهيكلة الصناعية أن تحقق الكفاءة على مستوى المشروع الصناعى من خلال الآتى:

- تغيير التكنولوجيا والتنظيم لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية ومراجعة استراتيجياتها التسويقية فى اتجاه التصدير
- تغيير الإدارة لتحسين الإنتاجية من خلال التدريب وتخفيض النفقات
- إعادة هيكلة رأس المال والمشاركة فى الملكية لتحسين الرقابة

من هنا تأتى أهمية التوجه الاقتصادى لزيادة دور القطاع الخاص الصناعى للتوسع فى قاعدة الملكية من خلال تطبيق التخصصية لتحقيق السياسات والأهداف السابقة ، هذا ما سنوضحه فى الصفحات التالية :

ثانيا : -أهداف التخصصية وعلاقتها بتوسيع قاعدة الملكية فى الصناعة المصرية وسبل تطويرها

١-: أهداف التخصصية على مستوى المشروع (علاقة التخصصية بتطوير الصناعة)

يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات من الأهداف :[٢]-

أ- إصلاح الهياكل الفنية

- تجديد خطوط الإنتاج المتقادمة وإحلال آلات حديثة
- تحديث نظم الإنتاج واستخدام تكنولوجيا تحقق كفاءة تشغيلية أفضل
- تحسين علاقات العمل فى اتجاه تطوير المشاركة والإبداع والجودة

[١] نشير هنا الى ما طالبت به الحكومة الصينية من الرئيس الفرنسى خلال زيارته الأخيرة للصين فى نوفبمر٢٠٠٦ بإقامة مصنع بالصين لشركة الاير باص الفرنسية للطائرات من اجل تشغيل العمالة الصينية ونقل التكنولوجيا المتقدمة لكى توافق على شراء طائرات الاير باص الفرنسية

[٢] د. محمد ماجد "مفهوم وأساليب تحرير القطاع العام الصناعى " سلسلة قضايا التنمية ٨٨ معهد التخطيط القومى ،سبتمبر ٩٤

وفى دراسة للبنك الدولى على شركات تم تخصيصها (شيلى –ماليزيا – المكسيك – بريطانيا) لوحظ بعض المؤشرات الهامة والتى من أهمها الاتى :

- تنويع المخرجات فى معظم الحالات وهو ما أتاح للمنشات استغلال اقتصاديات الحجم
- تحسين الإنتاجية بفضل تحسين علاقات العمل بين الإدارة والعمال وتحسين الحوافز وخفض قوة العمل وإعادة التنظيم الداخلى للعمليات الإنتاجية .

ب- إصلاح الهياكل الاقتصادية

- التشغيل الاقتصادى والقضاء على الفاقد
- زيادة المبيعات وتطوير القدرات التسويقية
- تطوير سياسة التسعير فى ضوء التوجه للآخذ باليات السوق
- تحسين كفاءة الاستثمار لتدعيم القدرات التنافسية محليا وخارجيا

وتشير دراسة البنك الدولى السابقة الى ان أسعار المخرجات لم تتغير فى خمس حالات ضمن عينة مكونة من ١٢ حالة وذلك بفضل المنافسة والقوانين الفعالة كما إنها ارتفعت فى حالات اخرى الى مستويات تتناسب مع قيمة الندرة النسبية للسلعة .

ج- إصلاح الهياكل المالية

- إعادة التوازن للهياكل المالية وتحقيق الربحية والسيولة
- تحسين الأداء المالى والقدرة على سداد الالتزامات
- تطوير عمليات التقييم والمحاسبة عن الأهداف والنتائج

٢- : اثر تطبيق سياسة التخصصية على الكفاءة الإنتاجية فى القطاع الصناعى :

أ- قياس اثر التخصصية على الكفاءة الإنتاجية

يترتب على التخصصية زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية مما يؤدى للتخلص من عناصر عدم الكفاءة التى عادة ما تنمو فى ظل الحماية الاقتصادية كما تؤدى الى توليد الحافز على التجديد وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادى بالإضافة الى ذلك يترتب على تحرير الأسعار والتخلص من التدخلات التى تشوهها تحسن تخصيص الموارد كما يترتب على كافة أنواع الإصلاح التى تتم بالنسبة للمشروعات الخاسرة قبل خصخصتها تحولها الى وحدات مربحة او التخلص منها أذا لم يكن هناك جدوى من إصلاحها وتوجيه الموارد لاستخدامات أفضل ونتيجة لكل هذه التغيرات فانه من

المتوقع نظريا ان يترتب على التخصصية زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الوحدات محل التخصصية وعادة ما يأخذ تحسن الكفاءة واحدا من الإشكال التالية أو كلها :[١]

- زيادة الناتج الكلى باستخدام نفس القدر من الموارد
- تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج
- تحسين نوعية الإنتاج وجودته

وينعكس تحسن الكفاءة فى صورة زيادة الإنتاجية الحقيقية فى الوحدات محل التخصصية وتحدث الزيادة فى الإنتاجية عندئذ نتيجة لزيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار اكبر من مقدار الزيادة فى الموارد المستخدمة

وهناك مدخلان لقياس اثر التخصصية على الكفاءة الإنتاجية :[٢]

مدخل السلسة الزمنية

مدخل البيانات القطاعية

ويعتمد المدخل الأول على مقارنة الإنتاجية فى شركة ما او قطاع ما بعد التخصصية بنظيرتها قبل التخصصية عبر سلسلة زمنية ومن ابرز الأمثلة على ذلك نتائج الدراسة التى أجريت على الصناعات البريطانية والتى أوضحت ان التخصصية قد أثرت تاتيرا ايجابيا على الإنتاجية.

أما عن المدخل الثانى فهو يعتمد على مقارنة الإنتاجية فى شركات القطاع العام بنظيرتها فى شركات القطاع الخاص والتى تعمل فى نفس التخصص وفى ظل نفس الظروف ومن ابرز الدراسات التى تمت فى هذا الصدد مقارنة الإنتاجية فى شركات الأتوبيس العامة والخاصة فى بريطانيا لقد اتضح ان شركات الأتوبيس الخاصة يتم تشغيلها بنصف تكلفة شركات القطاع العام ، هذا وتؤدى التخصصية الى زيادة النمو الاقتصادى لسببين :

احدهما زيادة الإنتاجية والآخر زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إقامة مشروعات جديدة بحصيلة التخصصية وقد قدرت احدى الدراسات ان التخصصية يمكنها زيادة الناتج الصناعى فى مصر بنسبة تبلغ ٣،٥ % سنويا .[٣]

---

[١] د. عبدالقادر محمد عبدالقادر " تحليل الاثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على مصر " مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العددان٤٣٨/٤٣٧ ص٤٨

[٢] المرجع السابق ص ٤٩-٥٠

[٣] د.عبدا لقادر محمد عبدا لقادر ، مرجع سبق ذكره ص ٥٣

ب -انعكاس سياسة التخصصية على أداء الشركات التى تم خصخصتها فى إطار برنامج التخصصية

بمتابعة أداء الشركات بعد البيع فى إطار برنامج التخصصية فى ضوء الهدف الرئيسي لبرنامج التخصصية وهو تحسين الأداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات المباعة فى إطار برنامج التخصصية ، لما يمثله البيع وتوسيع قاعدة الملكية من تحسين فى أداء الشركات المباعة حيث بلغت تلك الشركات التى خرجت من القانون ٢٠٣ إلي القانون ١٥٩ نتيجة لبيع حصة الأغلبية فيها سواء لمستثمرين أو بالاكتتاب العام فى البورصة أو لاتحادات العاملين المساهمين حتى ٩٨/١٢/٣١ نحو ٧٩ شركة منها ٥٢ شركة توافرت لها فترة زمنية كافية لمتابعة أدائها بعد التخصصية تم اخذ عينة منها بلغت ٣٩ شركة لعمل دراسة لاتجاهات تحسين أدائها قبل وبعد البيع هذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم(٣)

مؤشرات أداء لعينة من شركات قطاع الأعمال العام بعد التخصصية باستخدام بيانات الشركات التى خرجت إلى القانون ١٥٩ حتى عام ١٩٩٨

البيان	وحدة القياس	متوسط سنوات ما بعد البيع بالمقارنة بعام ١٩٩٥ (قبل التخصصية)	باستخدام آخر سنة قبل البيع بأول سنة بعد البيع (نتائج أول سنة بعد البيع)
إجمالى عدد الشركات فى العينة	عدد	٣٩	٣٩
شركات زادت أرباحها	عدد	٣٠	٢٩
نسبة الشركات التى زادت أرباحها لا جمالي العينة منها:	نسبة	%٧٧	%٧٤
شركات زادت أرباحها بنسبة أكثر من ١٠٠%	عدد	١٤	٤
شركات زادت أرباحها بأكثر من ٢٥%	عدد	٢٣	٢٧
نسبة الشركات التى زادت أرباحها أكثر من ٢٥% للإجمالي %	نسبة	%٥٩	%٦٩
نسبة الزيادة فى صافي الربح لشركات العينة	نسبة	%٤٢	%٧
شركات زادت إيرادات نشاطها	عدد	٣٢	٢٥
نسبتها إلى إجمالي العينة	نسبة	%٨٢	%٦٤
شركات زادت إيراداتها أكثر من ٢٥%	عدد	١٢	٧

المصدر : وزارة قطاع الأعمال العام – المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام – يوليو ٢٠٠٠

تشبر بيانات الجدول السابق الآتى : -

١-توضح الأرقام ان هناك تحسن الأداء و زيادة الأرباح المحققة ، حيث ارتفعت نسبة الزيادة في صافي الربح لشركات العينة بنسبة ٤٢٪ بعد التخصصية مقارنة

بـ ٧٪ بعد سنة من التخصصية، كما زادت أرباح ٢٣ شركة أكثر من ٢٥ % وحققت ١٤ شركة زيادة فى الأرباح أكثر من ١٠٠٪ ،وقد بلغت أرباح شركات العينة بعد البيع حوالي ١,٤ مليار جنيه بالمقارنة بحوالي ٩٠٠ مليون جنيه بعد سنه من البيع وهي زيادة تتجاوز ٥٠٪ تقريبا .

أما *أكثر القطاعات مساهمة فى تحسين ربحية الشركات* بعد التخصصية كانت قطاعات الكيماويات والأسمدة ،الإسكان، المقاولات ، الصناعات الهندسية ، الأسمنت والمطاحن ، ومن الجدير بالذكر أن العينة شملت ١٢ قطاع .[١]

أما بالنسبة لتوزيع شركات العينة وفقا لأسلوب البيع ومدي تحسن ربحيتها هذا ما يوضحه الجدول التالى : -

جدول رقم (٤)

تطور ربحية شركات العينة وفقا لأسلوب البيع المستخدم

طريقة البيع	عدد الشركات الممثلة فى العينة	شركات داخل العينة زادت أرباحها بعد التخصصية	النسبة لإجمالى عدد شركات العينة %
بيع لمستثمر رئيسي	٥	٥	١٠٠
بيع لاتحادات العاملين	١٠	٦	٦٠
بيع اغلبيه بالبورصة	٢٤	١٨	٧٥
الإجمالى	٣٩	٢٩	٧٤

المصدر : وزارة قطاع الأعمال العام – المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام – يونيو ٢٠٠٠

يتضح من الجدول السابق الآتى :

أ-حققت الشركات الممثلة فى العينة الخاصة بطريقة البيع لمستثمر رئيسي زيادة فى أرباحها بنسبة ١٠٠٪ زادت أرباحها بعد التخصصية ،حيث حققت الخمس شركات زيادة في الأرباح بعد التخصصية ، وزادت أرباح ٦ شركات من ١٠ بيعت لاتحاد العاملين وبنسبة ٦٠٪،١٨ شركة من ٢٤ شركة طرحت فى البورصة وبنسبة ٧٥٪.

ب_ توضح تلك الأرقام مدي تحسن ربحية الشركات بعد خصخصتها كما يعكس مؤشر نجاح الشركات التى بيعت لمستثمر رئيسي أن هناك زيادة فى الاستثمارات بعد البيع خاصة وان معظم الشركات التى تم بيعها لمستثمرين

[١] وزارة قطاع الأعمال العام،المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام يونيو٢٠٠٠

رئيسيين كانت تعاني من مشكلات تقادم الأصول وضخامة المخزون وتجاهل الصيانة والحاجة إلى ضخ استثمارات جديدة[1] بالرغم من ذلك حققت تلك الشركات داخل العينة زيادة فى الأرباح .

والنتائج فى مجملها تؤكد بصورة إجمالية آثار ايجابية للخصخصة على الاقتصاد القومى وان كان هناك بعض الملاحظات .

أهم النتائج والتوصيات

أولاً : أهم النتائج :

- لا يمكن لدولة أن تتقدم بدون ان تكون لديها صناعة متقدمة ولنا فى ذلك عبرة من خلال النتائج المستخلصة من تجربة الدول الصناعية الكبرى وكذلك كل من الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا التى اعتمدت فى تقدمها ونهضتها الاقتصادية على الصناعة وتصدير منتجاتها الصناعية الى الخارج .
- على الرغم من ان الدراسة أشارت الى أن تأثير التخصصية على أداء الشركات كان ايجابيا فى معظم الحالات إلا أنها أكدت فى ذات الوقت على ان نجاح الدول فى تطبيق التخصصية هو رهن بتبنى الحكومة لسياسات من شانها تعزيز المنافسة ووضع إطار تنظيمى فعال للكيانات الاحتكارية وإجراء عمليات البيع بأسلوب يتسم بالشفافية وأخيرا تصميم آليات لتعويض المتضررين .

فقد أوضحت تجربة بريطانيا فى التخصصية أهمية تحقيق الاتى :

١. وضوح الأهداف واتساقها مع التوجهات السياسية والاهتمام بحماية المستهلك ومنعا للاحتكارات
٢. النجاح فى توسيع قاعدة الملكية وخلق مستثمرين جدد بالإضافة الى العمال والإدارة
٣. حماية المصلحة الوطنية عن طريق ابتكار فكرة (السهم الخاص) الذى يحفظ للحكومة دورا فاعلا فى مراقبة والحفاظ على بعض الشركات الحساسة أو الإستراتيجية للصالح الوطنى

[1] د. محمود سالم وزارة قطاع الأعمال العام، مدير مكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، الأهرام ٢/١٠/٢٠٠٠ص٢٩

كما أوضحت تجربة بولندا أهمية تحقيق الاتى :

- الاتفاق مع العمال على حقهم فى تقرير شكل التخصصية فى منشاتهم خلال فترة سته شهور واذا لم يحدث اتفاق على الشكل يكون لوزارة التخصصية حق اختياره
- فى حالة بيع الشركات الكبيرة يكون توزيع الأسهم كالاتى ٣٠٪ للعمال ، ٢٠٪ لصندوق الضمان الاجتماعى ، ١٠٪ للبنوك التجارية البولندية ، ١٠٪ للأجانب ، ٣٠٪ للحكومة البولندية

إما تجربة شيلى فقد أوضحت أهمية السياسات مصاحبة على مستوى الاقتصاد الكلى بالإضافة الى تهيئة مناخ مناسب للاستثمار هذا بالإضافة الى :

- أهمية الشفافية فى نقل الملكية لتجنب الفساد الادارى والإجراءات غير القانونية
- تنويع أساليب التخصصية وتعظيم دور المستثمر الرئيسى المؤسسى
- الدور المتعاظم لرأس المال الخارجى الموجه بالدرجة الاولى بدوافع سياسية
- بالرغم مما حققته سياسة التخصصية من نتائج ايجابية على الصناعة من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية إلا أنه لايمكن إحداث تنمية صناعية بدون تدخل الدولة فى الاستثمار الصناعى ففى ضوء تجربة تخلى الدولة عن الاستثمار الصناعى وترك المجال للقطاع الخاص كان من أهم نتائجه عدم تقدم الصناعة المصرية بالقدر المأمول منها نشير هنا الى ما حدث لصناعة الغزل والنسيج المصرية .

فى الواقع عند فترات التحول من إتباع النظام الاشتراكى او المختلط والاعتماد على التخطيط المركزى وامتلاك الدولة للشركات الصناعية الى التوجه للاعتماد على القطاع الخاص فى القيام بالدور الاستثمارى فى الصناعة وإتباع سياسة التخصصية فقد حدث الاتى :

- توقف الدولة عن تدخلها فى الإنتاج وعدم الاستثمار فى الشركات المطروحة ضمن برنامج التخصصية لحين بيعها وتحولها للقطاع الخاص
- عدم تهيئة القطاع الخاص للقيام بالدور الذى كانت الدولة تقوم به فى الاستثمار الصناعى والنهضة الصناعية وعدم قدرة القطاع المصرفى على خلق قطاع خاص قوى و كوارد قادرة على تحقيق ذلك.

كانت النتيجة وجود فجوة وظهور ما يسمى بفترة الركود والتباطؤ الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى وبالتالي اذا أرادت الدولة ان تحقق تنمية ونهضة صناعية ان تواصل تدخلها فى المجال الانتاجى من خلال زيادة مساهمتها فى الاستثمار الصناعى وبصفة خاصة المشروعات الصناعية الكبيرة التى لا يقوى عليها القطاع الخاص .

وهنا نشير الى تجربة كل من الصين والهند التى ساهمت الاستثمارات الحكومية فى إحداث نهضتها الصناعية الى أن تتوافر للقطاع الخاص مقومات إحلاله للدور الحكومى وقد أكدت على ذلك بعض الدراسات الدولية لكل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى [1] التى استعرضت تقييم لتبنى بعض الدول النامية لسياسة التحرر الاقتصادى ودورها فى إحداث تنمية صناعية حيث أشارات الى أهمية التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى للاستثمار فى القطاع الانتاجى وخاصة فى مرحلة التحول الاقتصادى لحين تقوية القطاع الخاص للقيام بذلك الدور وامكانية الاستعانة بالشركات متعدية الجنسيات لتصبح مكملا لدور القطاع الخاص عند عدم التدخل الاستثماري للدولة[2].

ثانيًا أهم التوصيات:

- إيجاد آلية جديدة من شأنها تشجيع القطاع الخاص فى زيادة استثماراته فى الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية بان تضع الحكومة له من السياسات والإجراءات التى من شأنها إن تعطي له إشارات واضحة تبعث فيه روح المغامرة وتحثه علي الاستثمار وتشجيع القطاع المصرفى للقيام بهذا الدور، مع استمرار الحكومة فى توجيه استثمارات للشركات التى تدخل ضمن برنامج التخصصية ولم يتم بيعها بعد لتلافى تدهور أصولها وإنتاجيتها حيث تتوقف الحكومة عن تدفق اى استثمارات للشركات المعروضة للخصخصة.
- إيجاد حلول عاجلة لمعوقات ومشاكل التخصصية حتى يتسنى تنفيذ برنامج التخصصية بشكل أسرع والتخلص من الشركات الخاسرة بعد علاج مشكلتي المديونية المصرفية علي الشركات العامة وفائض العمالة لان الحكومة هي

[1] صندوق النقد الدولى – مجلة التمويل والتنمية -عدد مارس ٢٠٠٦

[2] د. مصطفى السعيد _ محاضرة بعنوان "دور الدولة فى التنمية " بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء ٢٣نوفمبر٢٠٠٦

الأقدر علي حل هذه المشاكل بشكل أسرع بأن تقوم الحكومة بطرح المشروعات الخاسرة للبيع ضمن برنامج التخصصية المصري . أليس من الأفضل للاقتصاد القومي بيعها بدلاً من تحقيقها لخسائر مستمرة تتآكل معها أصولها المالية حينئذ لا نجد سوي تصفيتها .

وفي هذا المجال نذكر تجربة ألمانيا الشرقية بعد اتحادها مع ألمانيا الغربية حيث كانت ألمانيا تقوم بطرح الشركات الخاسرة مجانا وتكتفي بمن يمتلكها أن يتحمل أعباء إصلاحها ومواصلة إنتاجيتها

- استخدام حصيلة التخصصية فى الاستثمارات وبصفة خاصة فى البنية الأساسية مما يؤدي إلي تزايد معدلات النمو فى الناتج المحلي الإجمالى نتيجة لتزايد الاستثمارات فى المجال الصناعى .
- يتسم الوضع الحالى بان وزارة الاستثمار لا شأن لها بالشركات بعد بيعها وان حصول الوزارة على اى معلومة عن مسار الشركات المبيعة ياتى بالوسائل الودية وليس عن طريق سلطتها التى لا تعطى للوزارة الحق فى متابعة تلك الشركات ، وان الأمر أصبح يحتاج الى وجود آلية تسمح للوزارة بمراقبة أداء الشركات ومتابعة نشاطها والتحقق من تنفيذ تعهداتها بعد البيع وانتقال ملكيتها الى القطاع الخاص .

المراجـع

أولا : المراجع باللغة العربية:

١- الكتب :

- د.حسين عمر" الجات والتخصصية "، دار الكتاب الحديث،يوليو ٩٦
- د. عبد الرحمن يسرى أحمد، "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية بالإسكندرية عام ٢٠٠٠
- د. مدحت حسنين " التخصصية – السياسة العربية بشأن دواعيها والأهداف المرجوة منها" دار سعاد الصباح ١٩٩٣
- د. محمد ناظم حنفي"الإصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية،جامعة طنطا ،١٩٩٢،

٢ :- الدراسات والتقارير

- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية -اراء فى السياسة الاقتصادية "نحو توافق قومى حول برنامج التخصصية فى مصر " يوليو ٢٠٠٦
- دعاء محمد سالمان " بناء المزايا التنافسية فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر " بحث مقدم للمؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع مايو٢٠٠٣
- ريد جروسو المدير الإداري لمؤسسة كارانا الأمريكية ، المكلفة من وزارة قطاع الأعمال العام بمتابعة وتقييم برنامج التخصصية ، العالم اليوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٠، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
- د. عبد المنعم راضي - موسوعة مصر الحديثة "
- عبد الفتاح الجبالي ،مشكلتي السيولة و الركود فى الاقتصاد المصري دراسات استراتيجية رقم ٩٤ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة أكتوبر ٢٠٠٠،
- د. عبدالقادر محمد عبدالقادر " تحليل الاثار التنموية للخصخصة مع التطبيق على مصر " مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العددان٤٣٧/٤٣٨
-د.سهير محمود معتوق "أهمية الدور الاشرافى للبنك المركزى المصرى فى ظل التحرر المالى " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العددان٤٥٧/٤٥٨ ،يناير –ابريل ٢٠٠٠، القاهرة

- د سميحة فوزى ود أمينة حلمى ، القطاع الخاص والجهاز المصرفى ، مقترحات لتسوية الديون غير المنتظمة ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ٢٠٠٣
- .د شوقي دنيا التخصصية وتقليص دور القطاع العام موقف الاقتصاد الإسلامي - بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة – جامعة أم القري مكة المكرمة مارس ٢٠٠٣
د.محمد عدنان وديع "القدرة التنافسية وقياسها " ندوة الآليات والنماذج المعتمدة فى دراسة ومتابعة القدرة التنافسية ،معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٥-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢
- د محمود حسن حسنى ، الركود الاقتصادى فى مصر بين مصيدة السيولة وقمع الائتمان ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة حلوان مارس ٢٠٠٣
-د.محمود عبدالحافظ محمد "بحث مقدم للمؤتمر العلمى الثامن عشر لكلية التجارة – جامعة المنصورة بعنوان "دور المصارف العربية فى تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربى فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة" ،ابريل ٢٠٠٢
- د.محمود عبدالحافظ محمد "بحث مقدم للمؤتمر العلمى التاسع عشر لكلية التجارة –جامعة المنصورة بعنوان "دور اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية فى تحديث وإعادة هيكلة الصناعة المصرية" ،ابريل ٢٠٠٣
- د.محمود سالم "وزارة قطاع الأعمال العام – لوزير قطاع الأعمال العام ، نتائج برنامج التخصصية قضايا إستراتيجية - وزارة قطاع الأعمال العام – المكتب الفني لقطاع الأعمال العام يوليو ٢٠٠٠
- د.مصطفي كامل السيد وآخرون تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، مركز الدراسات وبحوث الدولة النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ١٩٩٨،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- معهد التخطيط القومي ،دائرة حوار حول التخصصية والإصلاح الاقتصادى فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الثانى العدد الأول يونيو ٩٤ ،
- د ممدوح فهمى الشرقاوى – ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الواحد والعشرين –سلسلة قضايا التخطيط رقم ١١٠ ديسمبر ٩٧
- د.منير هندي "التجربة المصرية فى التخصصية " – مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية أغسطس ١٩٩٦،

- د. نجوي سمك " التخصصية في الاقتصاد المصري " بحث مقدم للندوة التي نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، يونيو ١٩٩٥ الملتقي العربي الثانى "الإدارة العربية بين خصخصة التنظيم وخصخصة الفكر – جمعية الإدارة العليا القاهرة ،
- د/ نيفين حسين " القطاع الصناعى المصرى وتحديات العولمة مع التطبيق على الصناعات الكيماوية " المؤتمر العلمى الخامس والعشرون للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،ابريل ٢٠٠٦
- وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الأول " ابريل ٢٠٠٢
- وزارة التخطيط " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الخامس " ابريل ٢٠٠٦
- وزارة قطاع الأعمال العام – المكتب الفني لقطاع الأعمال العام يوليو ٢٠٠٠
- د. هالة حلمى السعيد "الاثار الاقتصادية لبرنامج التخصصية " مجلة مصر المعاصرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العدد، ٤٤٥ يناير ٩٧
- د.يوسف بطرس غالي "قضية التخصصية فى الاقتصاد المصري ،متندي الحوار الاقتصادى تحرير د/ليلي الخواجة بكلية الاقتصاد- جامعة القاهرة ، مارس ٩٦،

٣- الدوريات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،نشرة دورية العدد١٧٤ يناير٢٠٠٣
- البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى اعداد مختلفة
- البنك المركزى المصرى –النشرة الإحصائية الشهرية العدد ١٠٧ فبراير ٢٠٠٦
- اتحاد بنوك مصر - مجلة البنوك العدد ٣٤، أغسطس/سبتمبر ٢٠٠٢
- مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، عدد نوفمبر ٢٠٠١
- مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث) العدد الثالث سبتمبر ٢٠٠١، عمان الاردن
- صندوق النقد العربى -التقرير الاقتصادى العربى عن سنوات١٩٩٦-١٩٩٨
- صندوق النقد الدولى – مجلة التمويل والتنمية -عدد مارس ٢٠٠٦
-البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ٩٩/٢٠٠٠ ،

- الأهرام الاقتصادى –العدد ١٧٧٠ ٩ ديسمبر ٢٠٠٢
- كتاب الاهرام الاقتصادى "تحديث مصر – كتاب الاهرام الاقتصادى العدد ١٦٩ يناير ٢٠٠٢ –اللجان النوعية لمجلس الشورى
- د.عاطف حسن النقلي "التخصصية وسوق الأوراق المالية فى مصر كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ٧٨ أغسطس ٩٤
-د. سوزان احمد أبو ريه" التخصصية والبعد الاجتماعي " ،كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ١٤٢ نوفمبر ٩٩
-د. محيي الدين الغريب – ندوة الأهرام الاقتصادى – ديون الحكومة وديون قطاع الإعمال الأهرام الاقتصادى
- د.نادر رياض " الصناعة المصرية قراءة فى تقارير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب " ملحق الاهرام الاقتصادى يوليو ٢٠٠٠
- احمد السيد النجار الاهرام ٧/٣١/ ٢٠٠٠
- د. احمد الغندور الأهرام ٢٠٠١/٤/٢٠
- د. محمود سالم وزارة قطاع الاعمال العام، مدير مكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، الأهرام ٢٠٠٠/١٠/٢
- نبيل حشاد ، الأهرام ٢٠٠١/٦/١٦
- هنرى توفيق عزام ، نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية ، العدد ٥ المجلد٢ سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٠ ،مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، بيروت
بنك القاهرة ، النشرة الاقتصادية المصرفية ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٠

ثانيا :- المراجع باللغة الاجنبية

REFERENCES

- 1. M.F , Egypt, Beyond , Stabilization Toward a Dynamic Market Economy 2001
- Frydman, Roman, Cheryl Gray, Marek Hessel, and Andrejz Rapaczynski. 1999. When does privatization work? The impact of private ownership on corporate performance in the transition economies. Quarterly Journal of Economics 114,

- Noland, Marcus,and Howard Pack. 2002. Industrial policies and growth: Lessons from international experience. Working Paper, no. 169.Chile :Central Bank of Chile.

- Pack, Howard. 2000. Industrial policy: Growth elixir or poison? World Bank Research Observer 15, no. 1 (February). Washington, D.C.: World Bank.

- Merill Lynch Report, spet,1999.

- Zahler,Roberto "Financial sector Reforms and Liberalization ,Economic Development Institute Seminar Series, Washington ,D.C World Bank ,1993.

- Rodrik, Dani. 2004. Industrial policy for the Twenty-First Century. KSG Faculty Research Working Paper, no. RWP04-047 (November). Cambridge, MA: Kennedy School of Government, Harvard University

- impact of privatization in developing countries, edited by J. Nellis and N. Birdsall. Washington, D.C.: Center for Global Development. Behrman, Jere, Nancy Birdsall, and M. Szekely. 2000.

- Brune, Nancy, Geoffrey Garrett, and Bruce Kogut. 2004. The IMF and the global spread of privatization. IMF Staff Working Papers, 51: 2. Washington, D.C.:

-Chong, Alberto, and Florencio Lopez-de-Silanes. 2002. Privatization and labor force restructuring around the world. Policy Research Working Paper, no. 2884. Washington, D.C.: World Bank.

- Kikeri, Sunita, and Aishetu Kolo. 2005. Privatization: Trends and recent developments. Policy Research Working Paper, Washington, D.C.:W.B

Abstract

Since the beginning of the nineteenth century Egypt adopted the policy of economic liberalization and took into consideration the markets mechanism in an attempt to achieve more successful investments, production and increase annual growth rate, In this approach comes the policy of privatization to improve the economic efficient, especially in the industrial sector and comes the policy of joining efforts to achieve effectual participation to broaden ownership platform.

In fact the vast economical transition has led to more competition and many countries adopted economic reform policies to reach economical advancement the industrial sector will be the major contributor thus, it is important to tackle this approach by linking the appliance of privatization policy in Egypt and its role in achieving industrial improvement in Egypt to take part in the process of economic development.